

التراضي في عقود الحوسبة السحابية: دراسة مقارنة Assent in Contracts of Cloud-Computing: A Comparative Study

الدكتورة ايناس محمد قطيشات
جامعة فيلادلفيا/ الأردن

Abstract: In the electronic era of globalization, cloud computing became the phenomena of this era. This new phenomenon caught the attention of many legal scholars due to the risks associated with the common use of cloud computing in our daily life. This article describes and analyzes one of the most important elements related to cloud computing contracts. In order to obtain the desired service from the provider, the user is being asked to accept some terms and conditions associated with the use of such service. The problem that might occur is related to such terms and conditions and whether the content of such terms and conditions are binding or not. In order to answer such question, this paper highlights the issue of mutual assent on a comparative basis from the Omani and Jordanian and Kuwaiti law point of view.

Keywords: cloud computing, model contract, arbitrariness, consumer, obedience.

الملخص: في عصر العولمة الإلكترونية تغير العالم جذرياً وأصبحت الأنترنت تحتل الصدارة في الحياة اليومية للأفراد، وقد جذبت الحوسبة السحابية اهتمام الباحثين القانونيين بشكل ملحوظ، لتعدد التحديات القانونية التي تواجه كلاً من المستخدم ومزود الخدمة. هذا البحث يتطرق الى مسألة جوهرية تعتبر ركيزة اساسية عند استخدام الحوسبة السحابية: الا وهي مسألة التراضي في عقود الحوسبة السحابية وما ترتبه هذه العقود من اثار قانونية تتمثل في مجموعة من الحقوق والالتزامات الملقة على عاتق كل من مزود الخدمة من جهة والمستخدم من جهة اخرى. ان مسألة التراضي في العقود الإلكترونية تثير العديد من التساؤلات، تتركز معظمها حول مدى إمكانية إلزام المستخدم بمجموعة من الشروط والاحكام المرتبطة بالعقد الإلكتروني من جهة وهل بالإمكان قوانين حماية المستهلك سد الثغرات القانونية -ان وجدت-. ان هذا البحث يتناول هذه المسائل من المنظور القانوني الصرف بعيداً عن المسائل الفنية التقنية، وفي سبيل اعداد هذا البحث فقد تم تسليط الضوء على الاحكام المنظمة لموضوع الدراسة في كل من التشريع العماني والكويتي والاردني في محاولة للوقوف على الوضع الراهن للقواعد المنظمة للعقود الإلكترونية بشكل عام وعقود الحوسبة السحابية بشكل خاص.

المقدمة

يشهد العالم ثورة رقمية هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقد أخذت الحوسبة السحابية بالانتشار التدريجي لما لها من أهمية من الناحية العملية والاقتصادية الى ان اصبحت تشغل حيزاً هاماً في مجتمع الاعمال. إدراك الافراد الجدوى من وراء استخدام مثل هذه التكنولوجيا الرقمية خصوصاً مع سهولة استرجاع المعلومات المخزنة عليها او الاستفادة من المنصات والبرمجيات المقدمة من خلالها بأقل التكاليف في أي بقعة من العالم بأقل الامكانيات، كما وتنبيه الافراد العاملين في الشركات والمؤسسات الى أهمية الحوسبة السحابية في التقليل من أعباء وتكاليف صيانة البنى التحتية وتقليل تدخل الانسان والقوى البشرية مما قلل من معدل الخطأ البشري واجور العمال بالإضافة الى سهولة التعامل مع التغيرات في سلوك المستهلك¹.

في سبيل زيادة وتحفيز التعامل في مجال الخدمات السحابية المختلفة فان مسألة الثقة وجودة الخدمة المقدمة عند عملية الاستخدام تعتبر من أهم الركائز التي تُبنى عليها مثل هذه التطبيقات وهذا يتطلب المصادقية في الشروط والاحكام التي تحكم العلاقة التعاقدية. ان مصطلح الحوسبة السحابية له العديد من المصطلحات المرادفة والشائعة الاستخدام فيطلق عليها احياناً السحابة المعلوماتية كما ويطلق عليها أيضاً السحابة الحوسبية او الغمامة الحوسبية او السحابة الإلكترونية².

1 المفوضية الأوروبية، "مستقبل الحوسبة السحابية: الفرص المتاحة للحوسبة السحابية فيما بعد 2010" النسخة الأولى:

2018/5/30 تاريخ 954D-43B33236005C/FinalDownload/DownloadId-57281B9FE52D04CA4E751DB37D58CD05/DDB31-4D15-http://cordis.europa.eu/DDB315EB-9975>

2 كلاً، صياح (2015) "الحوسبة السحابية: مفاهيمها وتطبيقاتها في مجال المكتبات ومراكز المعلومات" في مؤتمر The SLA-AGC 21st Annual Conference دولة الامارات العربية المتحدة 2015. <http://www.qscience.com/doi/pdf/10.5339/qproc.2015.gsls.8>

قد يتبادر للذهن بان الحديث عن الحوسبة السحابية هو الحديث عن الشبكة المعلوماتية او ما يعرف بالإنترنت (Word Wide Web)، الا انه يجدر التنويه بأن الشبكة المعلوماتية هي الوسط المستخدم لتقديم الخدمات الالكترونية للأفراد والمؤسسات المستفيدة من خدمات الحوسبة السحابية من خلاله، حيث تمكن شبكة المعلومات الافراد من الربط والحصول على الخدمات الكترونياً بينما تمكن الحوسبة السحابية من جعل إمكانيات البيانات المخزنة الكترونياً متاحة في كل مكان ولأي شخص تحت الطلب.³

من الصعوبة بمكان محاولة وضع تعريف موحد لما يعرف الحوسبة السحابية وذلك لتعدد المصطلحات المستخدمة للدلالة عليها بالإضافة الى تنوع الخدمات التي تقدمها.⁴ لقد شُبهت محاولة وضع تعريف لها " بمحاولة الإمساك بسحابة حقيقية باليد".⁵ فقد وصفها الكاتب سيث⁶ بقوله انها مصطلح يعكس "التكنولوجيا في السحابة وفي الهواء والتي لا تكون مرئية بواسطة العين المجردة". بينما عرفت المفوضية الأوروبية الحوسبة السحابية على انها " معالجة وتخزين واستخدام المعلومات في أجهزة حاسوب بعيدة، يتم الولوج اليها بواسطة شبكة الإنترنت"⁷. وفي تعريف آخر نشرته المفوضية الأوروبية " بيئة تنفيذ مرنة للموارد التي تتضمن عدة أطراف مستفيدين وتوفر خدمة مُقاسة بتفاصيل متعددة لمستوى محدد من نوعية الخدمة"⁸ وعرفت مكتب مفوضية المعلومات على انها "الوصول لمصادر محوسبة عند الحاجة وبواسطة شبكة".⁹

للحوسبة السحابية العديد من الميزات والتي تجعلها في صدارة انجازات البشرية عند الحديث عن التكنولوجيا، سواء اكان ذلك عند الحديث عن سهولة الوصول الى البيانات المخزنة عليها بعيداً عن العمل المكتبي بالإضافة الى توفير الوقت ومصاريف على الشركات فيما يتعلق بإدارتها أضف الى ذلك بان المساحة التخزينية المتاحة للأفراد تتباين بتباين احتياجات الافراد لها.¹⁰ بالإضافة لذلك، تُسهل الحوسبة السحابية عملية توزيع منتجات تكنولوجيا المعلومات المتنوعة كون عملية التوزيع من خلالها يتسم بالبساطة.¹¹

اما مشروع الاتفاقية العربية لحماية أمن وسلامة الفضاء السيبراني فقد عرفت الحوسبة السحابية على انها: "تقنية تأمين النفاذ، الى بنية تحتية مشتركة لخدمات الاتصالات والمعلومات، كالشبكات، والخوادم، والتطبيقات، ومخازن البيانات، والتي يمكن توفيرها وتأمينها، بأقل قدر من تدخل مورد الخدمات".¹²

على الرغم من الإيجابيات التي ينادي بها مستخدمي ومروجو الحوسبة السحابية الا ان هناك العديد من المآخذ التي يمكن ادراجها عند الحديث عنها، منها عدم القدرة على الاستخدام الامثل لها في بعض الاحيان نتيجة عدم توفر السرعة الكافية للإنترنت او كلفة الاستخدام العالية لها، بالإضافة الى عدم الثقة في مزودي الخدمة وما يتصل بعنصر الموثوقية والتوافقية بين مزود الخدمة من جهة والمستخدم من جهة اخرى وشروط الاستخدام التي غالباً ما تفرض على المستخدم. أضف الى ذلك التحديات القانونية المتعددة والتي لا يسع المجال لدراستها هنا كتلك التي تتعلق بمسألة السيادة الوطنية على المعلومات المخزنة لا سيما ما يتعلق بمراكز حفظ البيانات والقانون الذي تخضع له.¹³ وتعتبر مسألة أمن وامان المعلومات المخزنة على هذه السحب من أبرز التحديات التي تواجه المستخدمين تحديداً مع تزايد الحديث عن الاختراقات لهذه السحب وانتهاك خصوصية المستخدمين.

3 المرجع السابق.

4 في مقالة بعنوان "الاعمال الافتراضية-حقيقة التطور واشكالية المصطلح" ناقش الكاتب الاسباب الكامنة وراء تعدد للمصطلحات المستخدمة في الفضاء الالكتروني الرقمي. انظر: الزول، علي حسن (2016). الاعمال الافتراضية: حقيقة التطور واشكالية المصطلح " مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 49.

5 المرجع السابق.

6 ك. سيث (2016). الكمبيوتر والإنترنت والتكنولوجيا الحديثة. الطبعة الثانية، الهند صفحة 252.

7 المفوضية الأوروبية، تقرير معنون بإطلاق العنان للحوسبة السحابية

8 المرجع السابق.

9 مكتب مفوضية المعلومات البريطاني "دليل استراتيجي في استخدام الحوسبة السحابية" <http://ico.org.uk/for_organisations/data_protection/topic_guides/online/cloud_computing> تاريخ 2018/7/37

10 المفوضية الأوروبية تقرير حول تحليل أفضل الممارسات في استخدام الحوسبة السحابية في القطاع العام " (2013) صفحة 51.

11 المرجع السابق.

12 المؤتمر السابع لأمن وسلامة الفضاء السيبراني (الإنترنت) في الدول العربية (2018) مشروع الاتفاقية العربية لحماية الفضاء السيبراني لعام 2018.

13 ج. ارمبرست (2010). نظرة على الحوسبة السحابية. مجلة ACM. العدد 50، 54.

1. هدف البحث ومضمونه

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على أبرز الاشكاليات المرتبطة بالعقد الذي ابرمه المستخدم ومزود الخدمة الالكترونية في عقود الحوسبة السحابية ذلك ان سلوك المستخدم الإلكتروني عادة ما ينصرف الى النقر العشوائي على ايقونات الموافقة او البدء باستخدام المواقع والتطبيقات الالكترونية دون الاكتراث الى قراءة محتوى الشروط والاحكام المرتبطة بعملية الاستخدام. ان حماية المستخدم في عقود الحوسبة السحابية تثير العديد من الإشكاليات إذا ما حاولنا تطبيق القواعد التقليدية المتوفرة في كل من القانون المدني -على اختلاف تسمياته- وقوانين حماية المستهلك، لذلك فان هذه الورقة تهدف الى تسليط الضوء على القواعد القانونية النافذة والمنظمة للعقود بشكل عام والعقود الالكترونية وعقود الحوسبة السحابية بشكل خاص في محاولة من الباحث من الوقوف على التساؤل الذي عادة ما يطرح حول مدى الحاجة الى ادخال تعديلات على القوانين النافذة والمنظمة للعقد موضوع الدراسة.

2. اهمية موضوع الدراسة

اصبحت الحوسبة السحابية هي السمة المميزة في عصرنا الحالي لكثرة التطبيقات والبرمجيات المتوفرة حالياً سواء أكانت مدفوعة الاجر ام لا. تكمن أهمية هذا البحث في اهتمامه بالناحية العملية التطبيقية للنصوص القانونية الجامدة التقليدية ومحاولة التقريب بين النص القانون التقليدي الذي يحكم العقود بشكل عام والنصوص التي تحكم العقود الالكترونية بشكل خاص من جهة وقوانين حماية المستهلك من جهة أخرى. اما أهمية هذا البحث فإنها تتمثل في توضيح اهم الأسس والاعتبارات التي يجب ان يتنبه اليها صناع القرار والمشرعين بشكل خاص عند تناول المواضيع المتعلقة بالحوسبة السحابية لشيوع استخدامها ولما كادت التطورات القانونية.

3. اشكالية البحث

على الرغم من كلاً من المشرع العماني والكويتي والأردني قد قاموا بسن قانوناً خاصاً للمعاملات الإلكترونية بشكل عام،¹⁴ الا ان العقود التي تنظم عمل الحوسبة السحابية في مفهومها الحالي لا تزال تعتبر ظاهرة جديدة لم يتم تنظيمها بشكل مفصل، وعليه فإنها لا تزال تحكمها نظرية العقود التقليدية في قانون المعاملات المدنية العماني والقانون المدني الكويتي والقانون المدني الأردني بالإضافة الى النصوص الواردة في القوانين المنظمة للمعاملات الالكترونية في تلك الدول. ان العقود الالكترونية تتنوع بتنوع الطرق المتبعة في التعبير عن التراضي بين الطرفين ويمكن اجمالها على النحو التالي:

1. العقود الالكترونية المبرمة بواسطة تبادل رسائل البريد الإلكتروني: وفيها يتم التعبير عن التراضي بوسائل شبيهة الى تلك المتبعة في التعبير عن الإرادة بواسطة الرسائل التقليدية مع الاختلاف فيما يتعلق بالزمن المستغرق للوصول.
2. العقود الالكترونية المبرمة عبر المواقع الالكترونية، وهنا يجب التنويه الى ان من هذه العقود تتم اما بواسطة النقر على ايقونة الموافقة التي يتطلب من المستخدم النقر عليها قبل البدء بعملية الاستخدام والاستفادة من الخدمات المنشودة بالإضافة الى النوع الآخر من هذه العقود التي تنشأ وترتب التزاماتها بمجرد بدء عمليات الاستخدام أو التحميل دون الحاجة الى النقر على ايقونة الموافقة وفيها يتم اخفاء الشروط والاحكام خلف رابط الكتروني (hyperlink) مع الإشارة الى وجودها بخط صغير عادة في اسفل الصفحة الرئيسية بحيث لا يستطيع المستخدم التنبه الى وجودها الا اذا قام المستخدم بالبحث عنها والتنقل من صفحة لأخرى في سبيل الوصول اليها.

14 قانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية (20 / 2014) (الكويت) والمرسوم السلطاني العُماني رقم 69 / 2008 بإصدار قانون المعاملات الإلكترونية (سلطنة عُمان) وقانون المعاملات الإلكترونية رقم 15 لسنة 2015 منشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 5341 على الصفحة 5292 بتاريخ 17-05-2015 (الأردن).

3. العقود الالكترونية التي تبرم وترتب اثارها القانونية من خلال تحميل التطبيقات المختلفة من تطبيق المتجر الالكتروني وما يتطلب ذلك من التأشير على ايقونة الموافقة او الدخول على رابط التفعيل المرسل الى المستخدم. إذا ما استبعدنا العقود الالكترونية المبرمة عبر تبادل الرسائل الالكترونية بواسطة البريد الالكتروني لخضوعها للأحكام التقليدية التي تحكم التراضي بواسطة الرسائل¹⁵ ونظرنا الى النوعين الثاني والثالث السابق ذكرهم نجد بان التراضي في مثل هذا النوع من العقود محفوف بالعديد من التساؤلات إذا ما نظرنا الى سلوك المستخدم في التعبير عن التراضي من جهة والية عرض الاحكام والشروط الخاصة بالعقد من جهة أخرى من قبل مزود الخدمة. يثير موضوع البحث الإشكالية المتعلقة بمدى إمكانية تطبيق القواعد القانونية التقليدية في القانون المدني والتي تنظم احكام التراضي عند البدء باستخدام خدمات الحوسبة السحابية. ان عقود الحوسبة السحابية هي عقود أحادية الجانب تم صياغتها على هيئة عقود نموذجية بصيغة مشابهة لعقود الإذعان والتي تنعدم فيه إرادة الافراد في مواجهتها. مع شيوع استخدام عقود الحوسبة السحابية و ضعف الحماية القانونية للمستخدم في ضوء القوانين النافذة و المنظمة للعقود الالكترونية بشكل عام فكان لزاماً ان يتم الوقوف على الوضع الراهن للنصوص القانونية و مدى قدرتها على توفير الحماية القانونية المطلوبة.

4. الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات العربية التي تناولت الحوسبة السحابية بالدراسة والتحليل ولكن بعيداً عن المنظور القانوني، حيث ركزت غالبية الدراسات حول تطبيقات الحوسبة السحابية في مجال علم المكتبات،¹⁶ والعملية التعليمية¹⁷ واستخدام الحوسبة السحابية في مجال ادارة المؤسسات العامة والقطاع الاداري¹⁸ وامن المعلومات.¹⁹ اما الابحاث العربية القانونية المتخصصة في الحوسبة السحابية فهي قليلة العدد. حيث ركزت الابحاث على دراسة العقود الالكترونية بشكل عام والمسائل القانونية المتصلة بها، الا في دراسة واحدة متخصصة في عقود الحوسبة السحابية، ففي بحث بعنوان "التنظيم القانوني لعقود الحوسبة السحابية في ظل القانون الاردني"²⁰ فقد تناول الكاتب التعريف بعقود الحوسبة السحابية وتبسيط الضوء على بعض المسائل القانونية ذات الصلة كتحديد المتحكم بالبيانات وموقع وجودها ومن ثم تبسيط الضوء على التوصيف والتكييف القانوني لعقود الحوسبة السحابية.

5. خطة ومنهجية البحث

استخدم الباحث في كتابة واعداد هذا البحث المنهج التحليل التأصيلي المقارن ما بين التشريع العماني والكويتي والاردني. فقد تناول الباحث موضوع البحث بإدراجها مقدمة عن البحث بينت فيه اهمية الموضوع وخطة الدراسة المنوي اتباعها ومن ثم قسم البحث الى مبحثين بالإضافة الى مقدمة البحث وعلى النحو التالي:

المبحث الاول: استخدام الحوسبة السحابية والتحديات التعاقدية المتعلقة بالرضا

المبحث الثاني: قوانين حماية المستهلك والتغيير في عقود الحوسبة السحابية

ختم الباحث بحثه بالخروج بمجموعة من التوصيات في كيفية حل المشاكل المرتبة في مثل هذا النوع من العقود الالكترونية على اعتبار انها عقود ذات طبيعة خاصة تم ابرامها عن بعد²¹ وتحديد الضوابط التي يتعين على المشرع والقاضي التنبه اليها عند النظر في العقود المرتبة بالحوسبة السحابية.

15 تجدر الإشارة إلى الشبكة المستخدمة لإرسال الرسائل الالكترونية واستقبالها تلعب دوراً في الوصول للحظي لرسائل البريد الالكتروني، حيث ان الشبكات اما ان تكون محلية Wide Area Network او عريضة Local Area Network.

16 انظرا مثلاً: غفاعة، احمد ماهر (2010)، الحوسبة السحابية وتطبيقاتها في مجال المكتبات، مجلة سيربان جوناك عدد 22، وحسين، ليث سعد الله وروزي لؤي ومشاعل منهل (2014)، نظم أمنته والحوسبة السحابية: دراسة استطلاعية لأراء عينة من مسؤولي المكاتب في عدد من كليات جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين عدد 116، انظر أيضاً: السيوني، بدوية محمد (2015) برمجيات الحوسبة السحابية، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات عدد 3، انظر أيضاً: طه، محمد ومحمد عبد الحكيم احمد، ابو ناجي، محمود سيد محمود (2016)، فاعلية برنامج قائم على تطبيقات الحوسبة السحابية في تنمية مهارات استخدام عناصر الوسائط الفائقة لدى معلمي المرحلة الإعدادية، مجلة كلية التربية، مجلد 32.

17 انظرا مثلاً الصميدة، عي، عبد الله وليث سعد الله حسين (2012)، تطبيقات الحوسبة السحابية العامة في المنظمات: النموذج مقترح للمنظمات التعليمية العراقية، مجلة تنمية الرافدين عدد 110، انظر أيضاً: السيوني، بدوية محمد (2015) برمجيات الحوسبة السحابية، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات عدد 3.

18 الناصر، عامر عبد الرزاق عبد الحسن (2016)، استخدام الحوسبة السحابية العامة والخاصة في تطوير نظام تقييم الأداء السنوي لمنسوبي الجامعات العراقية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 22. انظر أيضاً: رسالة ماجستير: قراقة، مالك (2016)، أثر الخصائص الرئيسية للحوسبة السحابية في قرار الاستثمار في مجال الحوسبة السحابية: القطاع العام في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان.

19 سيف الدين، يسرى (2014) كل التهديدات الأمنية والخصوصية التي تواجه الحوسبة السحابية، مجلة الأستاذ: مجلة كلية التربية في جامعة بغداد، مجلد 2 عدد 210، انظر أيضاً: جازية، حسيني، عاشور كوش (2014)، سبل الاستفادة من الحوسبة السحابية في حماية العمليات المصرفية الالكترونية، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 12.

20 ابو تاري، محمود (2015)، التنظيم القانوني لعقود الحوسبة السحابية في ظل القانون الأردني، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 17 العدد 1.

21 ان من خصائص العقود الالكترونية عامة وعقود الحوسبة السحابية خاصة انها من العقود المبرمة عن بعد حيث انه يتم بين فائتين لا يجتمعهما مجلس عقد وحد. عرفت اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك في المادة 5/1 منه التعاقد عن بعد على انه " العقد المبرم بين المزود والمستهلك باستخدام إحدى الوسائل الالكترونية، انظر قرار رقم 9 تاريخ 2017/7/7 قرار 2017 وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك والمنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم 1185.

المبحث الأول

استخدام الحوسبة السحابية والتحديات التعاقدية المتعلقة بالرضا

هناك العديد من التحديات القانونية المرتبطة باستخدام الحوسبة السحابية في الدول العربية بشكل عام، كالحديث عن مسألة تنازع القوانين والقانون الواجب التطبيق ومسألة الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية وأمن وأمان المعلومات في البيئة الرقمية. إن مسألة التعاقد عند إبرام العقد الإلكتروني والذي محله توفير الخدمات السحابية للمستخدم ينطوي تحته الإجابة على العديد من التساؤلات المتعلقة بالتحديات القانونية السابق ذكرها، ولكن يمكن القول بأن مسألة التراضي بين المتعاقدين في عقود الحوسبة السحابية لا تزال من أهم التحديات التي تواجه الباحثين القانونيين حيث إن الإجابة عليها يساهم في الإجابة على العديد من المسائل القانونية العامة المتعلقة باستخدام الحوسبة السحابية كتحديد أي قانون واجب التطبيق والآثار القانونية المترتبة في حال تخلف أحد الأطراف عن أداء التزاماته. وقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين، بحيث يتناول المطلب الأول وظائف الحوسبة السحابية، بينما يتناول المطلب الثاني لبيان التكييف القانوني لعقود الحوسبة السحابية.

المطلب الأول:

وظائف الحوسبة السحابية

تعلب الحوسبة السحابية دوراً بارزاً في العالم الرقمي وتختلف الوظيفة التي تؤديها الحوسبة السحابية باختلاف نوع الحوسبة السحابية نفسها، إجمالاً يمكن القول بوجود ثلاث أنماط أساسية للحوسبة السحابية تتمثل في:

- تطبيقات البرمجة كخدمة "SaaS (Software as a Service)"، وفي هذا النوع من الحوسبة السحابية يقوم مزود الخدمة بتقديم برمجيات للمستخدم الإلكتروني بحيث يقتصر دور المستخدم على عملية إدخال بياناته الخاصة من خلال الاشتراك على موقع الكتروني معين يوفر برمجيات وتطبيقات بدلاً من الحيازة المادية والفعلية للأقراص المدمجة التي يتم حفظ البرمجيات عليها ومن ثم بيعها للمستخدم. إن العملية التقليدية في تقديم الخدمات للمستخدمين كانت مدار جدل قانوني حول مدى إلزام المستخدم بالشروط والأحكام المرتبطة في مثل هذا النوع من الخدمات وهذا ما كان يعرف بالقضايا المرتبطة بالرخص المرفقة مع التغليف الحراري بالبلاستيك الرقيق للبرمجيات "shrink-wrap license"، حيث يبدأ المستخدم بتحميل التطبيق وتنزيله على جهازه دون قراءة وحتى الالتفات إلى الشروط والأحكام المرفقة.

- المنصات البرمجية كخدمة (PaaS) Platform as a Service"، حيث عادة ما يستخدم هذا النوع من قبل الشركات بحيث تعمل الأخيرة على تطوير وإدارة التطبيقات الخاصة بها بينما يقوم المزود بإدارة أنظمة التشغيل والبرمجيات المستخدمة.

- البنية التحتية كخدمة (IaaS) Infrastructure as a Service"، وفي مثل هذا النوع يقوم المزود إدارة البنية التحتية من نظم إدارة التشغيل وقواعد البيانات والتطبيقات المختلفة ومتابعة التحديثات ومراقبة مدى كفاءة عملها وجودة الخدمات.

إن الحوسبة السحابية على اختلاف أنواعها تمتاز بأنها تلبي احتياجات المستخدم المتغيرة دون الحاجة إلى تدخل بشري ودون حصر تقديم الخدمة في نطاق جغرافي أو فيزيائي محدد، كما ويتم الاستجابة إلى المتطلبات المتغيرة للمستخدمين بشكل لحظي لضمان أفضل استخدام للموارد المتاحة وذلك كله وفق أحكام العقد المبرم ما بين المستخدم من جهة ومزود الخدمة من جهة أخرى، هذا العقد الذي يحمل في طياته التزامات على كل من المزود والمعلن والتي يفترض فيها أن تكون التزامات واقعية تحقق مصالح كل من الطرفين.

المطلب الثاني:

التكييف القانوني لعقود الحوسبة السحابية

العقد هو ارتباط الإيجاب بالقبول وتوافقهما على وجه يثبت أثره في المعقود عليه، بحيث يرتب التزامات متقابلة على عاتق كل من طرفيه.²² إن إبرام العقد المتعلق بالحوسبة السحابية غالباً ما يتم عن بعد وبواسطة وسائط إلكترونية، وعليه فهي صورة من صور العقود الإلكترونية. والعقد الإلكتروني على أنه التقاء إيجاب صادر من طرف محله عرض مطروح بطرق سمعية أو بصرية أو كلاهما على شبكة للاتصالات، بقبول صادر من طرف آخر بذات الطرق وتحقيقاً لعملية معينة يرغب الطرفان في إنجازها، وهي في العادة مبادلة القيم أو الأموال.²³ أما قانون الونسيتال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية والصادر عن الأمم المتحدة²⁴ فقد نص في المادة 11 منه على أنه "في سياق تكوين العقود، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، يجوز استخدام رسائل البيانات للتعبير عن العرض وقبول العرض. وعند استخدام رسالة بيانات في تكوين العقد، لا يفقد ذلك العقد صحته أو قابليته للتنفيذ لمجرد استخدام رسالة بيانات لذلك الغرض." أما قانون المعاملات الإلكترونية العماني رقم 2008/69 فقد نصت المادة 12 منه على:

1. لأغراض التعاقد، يجوز التعبير عن الإيجاب والقبول بواسطة رسائل إلكترونية ويعتبر ذلك التعبير ملزماً لجميع الأطراف متى تم وفقاً لأحكام هذا القانون.
 2. لا يفقد العقد صحته أو قابليته للتنفيذ لمجرد أنه إبرم بواسطة رسائل إلكترونية واحدة أو أكثر.²⁵
- أما قانون المعاملات الإلكترونية الكويتي فقد نص صراحةً على أنه يجوز التعبير كلياً أو جزئياً عن الإيجاب والقبول وجميع الأمور المتعلقة بالتعاقد إلكترونياً،²⁶ بحيث لا يفقد التعبير صحته أو أثره القانوني بسبب استخدام وسائط إلكترونية في التعبير عنه. أما المشرع الأردني فقد نص على أنه "تعتبر رسالة المعلومات وسيلة من وسائل التعبير عن الإرادة المقبولة قانوناً لإبداء الإيجاب أو القبول بقصد إنشاء التزام تعاقدي."²⁷
- مما سبق فإنه يمكن القول بأن العقد الذي يتم إبرامه إلكترونياً ما هو إلا عقد بمفهومه التقليدي غير أنه اكتسب الصفة أو الطابع الإلكتروني من خلال الوسط الذي تم إبرامه فيه أو الوسيلة والمتبعة في عملية الإبرام فيما عدا ذلك فهو يتفق مع أي عقد آخر من حيث الأركان العامة (الرضا والمحل والسبب). أما كون العقد مبرم عن بعد، فأنتنا بصدد الحديث عن متعاقدان لا يضمهما مجلس عقد واحد بحيث يكون هناك فاصل زمني بين صدور الإيجاب وارتباط بقبول الطرف الآخر،²⁸ وهذا لا يتأثر في الطريقة التي يتم فيها التعبير عن الإرادة المنشأة للعقد. إن الحديث عن العقد المبرم فيما بين المستخدم من جهة ومزود الخدمة أخرى يتطلب التطرق إلى الشروط والأحكام المرتبطة بعقود الحوسبة السحابية ومدى إمكانية إلزام المستخدم بنود العقد في حال عدم قراءة هذه البنود أو فهم مضمونها.

22 للمادة 66/1 من قانون المعاملات المدنية العماني رقم 2013/29 وللمادة 78 من القانون المدني الأردني.

23 ناصر، حمودي (2012). العقد الدولي الإلكتروني المبرم عبر الأنترنت (مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع) دار الثقافة 108. عرّف الدكتور الصابرة على أنه اتفاق عن بعد ما بين غائبين مكانياً باستخدام وسيلة من وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة، وفيه يتلاقى الإيجاب والقبول بين الطرفين المتعاقدين من خلال تبادلهم الرسائل الإلكترونية أو غير استخدام تقنية تبادل الصوت والصورة معاً. انظر: الصابرة، منصور (2009). الإطار القانوني للعقد المبرم عبر وسائل الاتصالات الحديثة، دراسة في التشريع الأردني، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 25 (2)، ص 826.

24 الأمم المتحدة قانون الونسيتال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل التشريع 1996 http://www.uncitral.org/pdf/arabic/texts/electcom/ml-e-comm-a_ebook.pdf.

25 لأغراض القانون فقد عرفت المادة الأولى من القانون مصطلح (إلكتروني) على أنه (إية وسيلة تتصل بالتقنية الحديثة وذات قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو لآلية أو بصرية أو كهرومغناطيسية أو ضوئية أو أية قدرات مماثلة لذلك) أما الرسالة الإلكترونية فقد عرفها ذات المادة على أنها (معلومات إلكترونية يتم إرسالها بوسائل إلكترونية أي كانت وسيلة استخراجها في المكان المستلمة فيه).

26 للمادة 5 قانون المعاملات الإلكترونية الكويتي.

27 المادة 9 من قانون المعاملات الإلكترونية. تجدر الإشارة إلى أن قانون المعاملات الأردني رقم 85 لسنة 2001 وفي المادة الثانية منه قد عرف العقد الإلكتروني على أنه "الاتفاق الذي تم انعقاده بوسائل إلكترونية كلياً أو جزئياً".

28 للمادة 101 القانون المدني الأردني.

الفرع الاول

شروط وأحكام عقد الحوسبة السحابية

ان ابرز ما يكتنف العقود الالكترونية المبرمة عبر المواقع الالكترونية المختلفة او البرمجيات التي يتم تحميلها من المتاجر الالكترونية هو نقر المستخدمين على ايقونة الموافقة دون قراءة المحتوى المقترن بهذه الايقونة، الا انه من المتوقع على أن المستخدم حالما يبدأ باستخدام الخدمة المقدمة له بشكل عام وخدمة التخزين السحابي بشكل خاص أن يعود على مزود الخدمة بأسئلة واستفسارات إذا ما واجهته بعض الصعوبات والتحديات الحقيقية اثناء عملية الاستخدام وعندها سيكتشف أن نقره على ايقونة الموافقة أو ما شابه قد وضعته في موقف يجبره على قبول احكام وشروط لو كان على اطلاع بها وعلم لما قبلها ابتداءً.

عقد الحوسبة السحابية هو عقد ينطوي على تزويد خدمة معينة الى المستهلك اما بمقابل او بدون مقابل، بحيث تعتمد الخدمة المعروضة على احتياجات المستهلك واهتماماته. ان الاصل في العقود الرضائية حيث يملك كل من أطراف العلاقة الحق في الدخول في العلاقة التعاقدية وفقاً للأحكام والشروط المناسبة له دون الحاجة الى شكلية معينة.²⁹ قد يتبادر الى ذهن القارئ بان عقود الحوسبة السحابية على انها ضرب من عقود الاذعان حيث يسلم فيه القابل بشروط مقررّة وضعها الموجب بحجة عدم امكانية مناقشة ومفاوضة الموجب في بنود هذا النوع من العقود، حيث ان السيناريو التقليدي في القبول مثل هذا النوع من العقود يقتصر على مجرد التسليم بشروط موحدة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها هذا وقد اعطى القانون القاضي صلاحية تعديل الشروط الواردة في عقد الاذعان او ان تعفي الطرف المُدعّن منها وفقاً لما تقتضي به العدالة، بحيث يقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.³⁰ ولكن السؤال الذي يمكن أن طرحه في هذا السياق هو مدى إمكانية اعتبار عقود الحوسبة السحابية عقود إذعان؟

هناك العديد من العقود والتي يتم فيها تقديم الشروط والاحكام التي تحكم العلاقة التعاقدية الى الطرف الثاني بشكل نموذجي ومعد مسبقاً، هذه العقود تستخدم بشكل واسع في الأعمال هذه الأيام كون استخدامها يسهل ويسرع من عملية ابرام العقود والصفقات بشكل عام. في العالم الافتراضي يمكن القول بان عقود الحوسبة السحابية هي عقوداً قياسية أحادية الصياغة أكثر منها عقود إذعان. كون النوع الاخير يجب أن يرتبط بخدمة عامة أو سلعة او مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة للمستهلك بصفة عامة او المنتفعين بحيث لا يتصور الاستغناء عنها بحيث تكون محتكرة احتكاراً قانونياً أو فعلياً.³¹ أما في مجال عقود الحوسبة السحابية على الرغم من ان مساحة المساومة والمفاوضات قد تكون ضئيلة فيها -ان لم تكن محدودة- بالنسبة للمستخدم الا ان الباحث يرى انها لا تندرج ضمن فئة عقود الاذعان حيث يستطيع المستخدم البحث عن مزود للخدمة يقدم له ذات الخدمة في الفضاء السيبراني حيث عادة ما يبحث المستخدم عن مزود للخدمة يوفر له أكبر مساحة تخزين لتحميل وتخزين المعلومات وبنفس الوقت يضمن خصوصية هذه المعلومات وأمنها باقل واوفر التكاليف ، وعليه يستبعد تطبيق الاحكام الخاصة بعقود الاذعان على عقود الحوسبة السحابية.

إذاً كان من الصعوبة بمكان اعتبار العقد الالكتروني عقد اذعان، الا انه يمكن القول بان الاحكام والشروط الخاصة بالعقد الالكتروني يمكن وصفها بانها بشروط قياسية او نموذجية، حيث يفضل معظم مزودي الخدمة الكترونياً على صياغة هذه الاحكام وتقديمها للمستهلك بهذه الطريقة،³² بحيث يتوجب على المستهلك قبول هذه الاحكام والشروط كوحدة واحدة للسماح له باستخدام والاستفادة من الخدمة المطلوبة. تكمن المشكلة في العقود الالكترونية القياسية او النموذجية في مسألتين: الاولى تكمن في آلية الموافقة على بنود وشروط هذه العقود والاخرى تتمثل في محتوى هذه الشروط وبحسب إحصائية قام بها برادشو وآخرون³³ فإن الشروط والأحكام في خدمات الحوسبة السحابية³⁴ تحتوي عادة على قائمة من الشروط والأحكام واتفاقيات مستوى الخدمة والاستخدام المقبول وسياسة الخصوصية.

29 الفان، عبد القادر (2016). مصادر الارام - مصادر التي الشخصي في القانون المدني ، الطبعة الثالثة، دار الثقافة بالأردن صفحة 36.

30 المادة 81 من القانون المدني الكويتي والمادة 158 من قانون المعاملات المدنية اليمني والمادة 204 من القانون المدني الأردني.

31 المرجع السابق 55.

32 المفوضية الاوروبية - خير صطفي "إطلاق العنان للحوسبة السحابية في أوروبا: ماذا يعني هذا لي؟" <12-MEMO-press-release/rapid/en.htm> 713.

33 برادشو وآخرون (2001). عقود السحابية: دراسة تحليلية للشروط والأحكام المنظمة لعقود الحوسبة السحابية. المجلة الدولية للقانون وتكنولوجيا المعلومات عدد 19، صفحة 192.

34 انظر على سبيل المثال احكام وشروط دروبوكس <https://www.dropbox.com/privacy> وشروط واحكام فليكس سكيل <https://cp2.flexscale.com/signup>.

الفرع الثاني

الرضا في عقود الحوسبة السحابية وفق احكام القواعد التقليدية للعقد في القانون المدني إن العقد سواء أكان عقداً إلكترونياً أم لا فإنه يخضع لذات الاحكام الخاصة بالأهلية والشروط اللازم توافرها في كل من المتعاقدين. إن مسألة الاهلية في التعاقد في مجال العقود الالكترونية تثير العديد من التساؤلات خصوصاً حيث يُفترض في المتعاقدان يكونا اهلاً للتعاقد، سواء أكان يتعاقد بالأصالة عن نفسه أم بالنيابة عن غيره حيث ان مسألة التأكد من بلوغ المستخدم سن الاهلية التي تمكنه من ابرام العقود الالكترونية أصبحت من الامور الصعبة عملياً وذلك لقدرة المستخدم التغيير في بياناته الشخصية عند انشاء حساب الكتروني يمكنه من الاستفادة من الخدمات المقدمة له.

إذا ما طبقنا القواعد العامة والواردة في القانون المدني فان ذات الاحكام المتعلقة بالرضا سيتم تطبيقها على العقود الإلكترونية عامة وعقود الحوسبة السحابية خاصة سواء أكان ذلك فيما يتعلق بأهلية التعاقد أو ما يشوب ذلك من عيوب تؤثر على صحة عملية التعاقد في حد ذاتها. ان مسألة أهلية المتعاقدين في الدخول في علاقات تعاقدية الكترونية محفوفة في العديد من المخاطر أهمها آلية التأكد من هوية المتعاقد من جهة وبلوغه السن القانوني التي تؤهله ابرام العقود من جهة أخرى خصوصاً وان كل انسان اهل للدخول في علاقات قانونية ما لم تسلب حريته أو تحد منها.³⁵

عند الحديث عن الشخص الطبيعي الذي يملك الحق في تكوين علاقات قانونية فإنه يفترض ان يكون قد بلغ السن القانوني³⁶ غير المصاب بأي عارض من عوارض الاهلية ويملك الصفة التي تخوله تكوين مثل هذه العلاقات. العقود الالكترونية يتم ابرامها عن بعد، وعليه فإن مسألة التأكد من الهوية والعمر تكون على غاية من الأهمية والصعوبة في ان واحد. حيث انه أصبح بإمكان المستخدم انشاء حسابات بمعلومات وهمية أو مغلوطة أحياناً. ان التعامل عن بعد يفترض ان المعلومات المقدمة من قبل المستخدمين صحيحة ولا تنطوي على غش أو تدليس.

ان عقود الحوسبة السحابية هي من العقود التي تتضمن عنصراً أجنبياً في غالب الأحيان، و عليه فإن مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق تثار هنا. ان مسألة تحديد أهلية المتعاقد يحكمها قانون جنسية المتعاقد وفقاً للأحكام العامة.³⁷ هذا و تجدر الإشارة الى انه في حال ان قام احد الأشخاص بإخفاء عمره الحقيقي فإنه وفي هذه الحالة فإن هذا السبب لن يكون عائقاً امام تنفيذ الالتزامات القانونية ولن يؤثر في اهليته وفقاً لأحكام النصوص القانونية موضوع الدراسة.³⁸

ان من الأهمية بمكان إيجاد آلية معينة للتأكد من عمر المستخدم وبلوغه السن القانوني، حيث رتب المشرع بطلان وقابلية ابطال بعض التصرفات والتي تصدر عن القاصر من قبل الوالي أو الوصي، هذا وقد نص القانون على انه في حال ان تم طلب ابطال العقد بعد ان استخدم القاصر وسائل احتيالية لإخفاء عمره الحقيقي فإنه يترتب عليه تعويض الطرف الآخر.³⁹

قبل الحديث عن العيوب التي قد تشوب الرضا في التعاقد تجدر الإشارة أولاً بأنه لا توجد آلية واحدة تعبر عن الموافقة في العقود الإلكترونية بشكل عام والعقود الخاصة بالحوسبة السحابية بشكل خاص حيث تعتبر اتفاقيات الموافقة بالنقر شائعة عند استخدام الإنترنت. ولتوضيح آلية عملها عادةً ما تكون اتفاقيات الموافقة بالنقر بشكل مباشر على شاشة حاسوب المستخدم، حيث يطلب منه تصفحها للموافقة على أحكام معينة وقد تطلب بعض المواقع الإلكترونية من المستخدم التنقل في كامل نص الرخصة قبل السماح له بإكمال الاستخدام اما في حالات أخرى فقد يُطلب من المستخدم النقر على رابط للانتقال لصفحة أخرى حيث توجد الأحكام التي يمكن للمستخدم تصفحها.

36 المادة 96 من القانون المدني الكويتي و يقابلها المادة 41 من قانون المعاملات المدنية العماني و المادة 43 من القانون المدني الأردني .

37 المادة 33 من قانون رقم 5 لسنة 1961 بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي و يقابلها المادة 11 من قانون المعاملات المدنية العماني و المادة 12 من القانون المدني الأردني .

38 المرجع السابق.

39 المادة 134 من القانون المدني الأردني و يقابلها المادة 97 من قانون المعاملات المدنية العماني و المادة 97 من القانون المدني الكويتي.

تظهر الإشكالية في رخصة الموافقة بالنقر من الاستخدام العام والدارج لمستخدمي الإنترنت، حيث ان المستخدمين قد لا يقرؤون الشروط والأحكام المقدمة لهم إلكترونياً⁴⁰ خصوصاً وان عملية الموافقة على هذه الأحكام لا يتطلب سوى نقرة واحدة أحياناً أو تفعيل رابط يرسل للمستخدم أحياناً أخرى متجاهلين ما تحمله هذه العملية من آثار قانونية خصوصاً مع احتمالية ان تتضمن هذه الشروط مجموعة من الاحكام التي قد تكون مبهمة أو تعسفية مخفية في الاتفاقية النموذجية والمعدة مسبقاً.

أنه من المتوقع ان تكون معظم القضايا التي تنظرها المحاكم والمتعلقة في الحوسبة السحابية تركز على المشاكل الناشئة عن مضمون اتفاقيات الموافقة بالنقر بدلاً من الحديث عن آلية الموافقة نفسها. ان معظم القضايا المنظورة امام القضاء كانت بسبب انتهاك حقوق الملكية الفكرية⁴¹ أو الجمع غير المصرح به للمعلومات من سحابة الإنترنت -scraping⁴² بالإضافة لذلك نظرت المحاكم بقضايا تتعلق بالخصوصية⁴³ والمعلومات الشخصية للمستخدمين.⁴⁴ اما فيما يتعلق بأنشاء العقد الالكتروني الخاص بالحوسبة السحابية، فانه لم يتم العثور على أي قضية بإنشاء عقد الحوسبة السحابية، وبالتالي فانه سيتم تطبيق القواعد العامة للعقد وفقاً لأحكام القواعد التقليدية وما تتضمنه الاحكام الخاصة بالقضايا المتعلقة باتفاقيات الموافقة بالنقر.

وفي قضية عرضت وفصلت في الولايات المتحدة توصلت المحكمة الى انه لا يمكن للشخص بعد قبوله العقد ان يتراجع عنه بحجة عدم قراءة محتوى العقد.⁴⁵ حيث اشارت المحكمة بأن الأطراف التعاقدية ملزمين بقراءة وإتباع الشروط والأحكام قبل الموافقة عليها. واعتبرت المحاكم -بناءً على الوقائع في كل قضية- أن رخصة الموافقة بالنقر تكون صحيحة وبالتالي ملزمة قانوناً إذا ما تم اثبات اتاحة الفرصة الكاملة لقراءة هذه الأحكام والنصوص.

عند تطبيق أحكام القواعد العامة في التعاقد على العقود الالكترونية والمتمثلة بالموافقة بالنقر فيمكن القول بأنه حتى لو لجأ المستخدم الى طلب نقض كامل العلاقة التعاقدية على أساس عدم وجود اتفاق متبادل على شروط وأحكام مزود الخدمة، فلن يكون هذا حلاً عملياً للمستخدم كون القانون قد وضح بشكل جلي أن التعبير عن الإرادة قد يكون باللفظ أو بالكتابة أو بالإشارة المعهودة عرفاً ولو من غير الأخرس او حتى باتخاذ اي مسلك آخر لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على التراضي.⁴⁶ وعليه فانه من المرجح أن مستخدم الخدمات الإلكترونية سيجد أن المحاكم ستصل الى نتيجة مفادها أن العقد قد نشأ مرتباً لآثاره القانونية نتيجة تلاقي الإيجاب والقبول بواسطة النقر على ايقونة الموافقة بالرغم من حقيقة أن المستخدم قد لا يكون قد قرأ الشروط والأحكام المرتبطة بعقد الحوسبة السحابية.

40 European Commission's expert group on cloud computing contracts ' unfair contract terms in cloud-computing 40
http://ec.europa.eu/justice/contract/files/expert_group/unfair_contract_terms_en.pdf تاريخ 2018/9/1

41 انظر على سبيل المثال القضية الأمريكية:

(Cartoon Network, LP v. CSC Holdings, Inc., 536 F.3d 121 (2d Cir. 2008)

وهي قضية تناولت فيما اذا كان التسجيلات التي تتم باستخدام مسجلات الفيديو الرقمية تعد انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية، حيث توصلت المحكمة الى أن نظام DVR المستخدم من شركة Cablevision لا ينتهك بشكل مباشر حقوق الملكية الفكرية الخاصة بشركة Cartoon Network وهو من القرارات الهامة فيما يتعلق بحدود مسؤولية مزودي خدمات الحوسبة السحابية ومزودي التخزين عن بعد.

42 انظر على سبيل المثال القضية الأمريكية:

(Craiglist, Inc. v. Naturemarket, Inc., 694 F. Supp. 2d 1039 (N.D. Cal 2010)

حيث يسعى مالكو مواقع المواقع الإلكترونية الى إتاحة المعلومات للمستخدمين أو المشتركين، ولكنهم بالمقابل يسعون في الغالب الى منع المنافسين وغيرهم من الأطراف غير المصرح لهم من إلغاء أو استخراجه المحتوى لأغراض تجارية خاصة بهم. وفي هذه القضية فقد تم اعتبار العمل الصادر في مواجهة Craiglist عمل غير قانوني حيث ان ما قاموا به هو اخذ محتويات الموقع وجمعها بطريق غير قانوني ومن ثم تأميمها الى طرف ثالث.

(Barclays Capital, Inc. v. thefyonthehall.com, 700 F. Supp. 2d 310 (S.D.N.Y 2010).

حيث ردت المحكمة الادعاء المقدم من قبل ثلاث شركات كبرى للاستثمارات المالية (بنك باركليز للاستثمار ، ومورغان ستانلي ، وميريل لينش) ضد موقع الكتروني متخصص في متابعة خياري الاسهم المالية (thefyonthehall.com).و تعتبر هذه القضية من القضايا الهامة والتي اعادت تعريف مفهوم السبق الصحفي فيما يتعلق بالأخبار الساخنة، حيث سيكون لقرار المحكمة اثر في جعل الأمور أكثر صعوبة في المستقبل على المدعين في حال ان قراروا رفع دعاوى يتعلق بسرقة الاخبار الساخنة وليدة اللحظة.

43 انظر على سبيل المثال القضية الأمريكية:

(City Of Ontario v. Quon 130 s.Ct. 2619(2010)

هي قضية تتعلق بمدى تطبيق الحق في الخصوصية على الاتصالات الإلكترونية في مكان العمل الحكومي، حيث توصلت المحكمة الى ان توقيع العقوبات التأديبية على متصرفين من عناصر الشرطة قد كان في محله وذلك بعد قيام الجهة المسؤولة عنهم بقراءة الرسائل النصية المتبادلة فيما بينهم والتي ادعى فيها افراد الشرطة على انها خاصة بحياتهم الشخصية، الا ان المحكمة قد توصلت الى ان قرارة الرسائل لا يشكل انتهاكاً لحق الخصوصية ما دام ان طبيعة العمل والحفاظ على الامن القوي تتطلب القيام بعمل هذا العمل.

44 انظر على سبيل المثال القضية الأمريكية:

(Part City Corp. v. Superior Court of San Diego County, 86 Cal. Rptr 3d 721 (2008).

وفي هذه القضية ادعى المدعي أن طلب Party City للحصول على الرمز البريدي بالتزامن مع اتمام عملية الشراء بواسطة بطاقة الائتمان ينتهك القانون، الا ان المحكمة قد توصلت الى ان الرمز البريدي للمستخدم لا يشكل معلومات تعريفية للمستخدم ذات طابع شخصي واجب الحماية وذلك عشرات الآلاف من الأشخاص لديهم نفس الرمز البريدي وبالتالي فانه يختلف عن عنوان الفرد أو رقم هاتفه.

45 انظر على سبيل المثال القضية الأمريكية

Treiber & Straub, Inc. v. United Parcel Service 474 F.3d 379 (7th Cir. 2007) 382.385

وفي هذه القضية فقد قام Treiber & Straub بإعادة خاتم من الماس إلى تاجر جملة لبيع المجوهرات في كاليفورنيا عن طريق United Parcel Service مستخدمين الموقع الإلكتروني الخاص بهذه الشركة، و من ضمن الأمور التي تم ترتيبها عبر الموقع زمن الإرسال التأمين على الشحنة 46 المرسل ونتيجة لتضياع الغائم الذي كانت قيمته اضعاف مبلغ التأمين والبالغ 50.000 دولار أمريكي فقد اعتبرت المحكمة ان الاحكام والشروط المرتبطة بالعقد الالكتروني ملزمة لأطراف العلاقة حتى لو لم يتم قراءتها.

(ProCD Inc. v. Zeidenberg 86 F.3d 1447 (7th Cir. 1996)

وفي هذه القضية تم التأكيد على ان الاحكام المرافقة للبرقيات المرسلة عبر البريد تكون ملزمة للمستخدم حتى لو لم يتم الأخير بقراراتها طالما ان الفرصة قد كانت متاحة امامه لقراءتها.

المادة 34 من القانون المدني الكويتي والمادة 70 من قانون المعاملات المدنية الألماني والمادة 93 من القانون المدني الأردني.

إذا ما سلمنا بان المستخدم قد لا يكون قد قرأ بالفعل الشروط والاحكام وان العقد بمحتواه قد أصبح ملزماً له فانه لا تزال الفرصة امامه للتوصل من بعض بنود هذا العقد إذا ما وصل النزاع بينه وبين الطرف الاخر الى المحاكم. حيث من المتوقع ان يتم اثاره محتوى ومضمون بنود العقد امام المحاكم للوقوف على مدى الزامية هذه الشروط والاحكام للمستخدم بعيداً عن مسألة التراضي وانشاء العقد ذاته. وعليه فان من المتوقع ان يتم اثاره طعن متعلق بشروط تعسفية.

ان عملية ابرام عقود الحوسبة السحابية موضوع الدراسة عادة ما يتم بناء على مجموعة من القواعد الموضوعية المعدة مسبقاً من قبل مزود الخدمة. ان مثل هذه الاحكام مدرجة فيما يعرف بعقود قياسية او نموذجية. لذلك يمكن القول ان عقود الحوسبة السحابية ما هي الا صيغة الكترونية لعقود أحادية الجانب تم صياغتها على هيئة عقد نموذجي بحيث يقتصر دور المتعاقد على مجرد التسليم وقبول الشروط المقدمة للمستخدم. على الرغم من الايجابيات التي قد ينادي بها مزودي الخدمات الالكترونية من صياغة عقودهم بصورة نموذجية الا ان عادة ما يتم اللجوء الى المحاكم للطعن في محتوى وشروط هذه العقود.⁴⁷

عالج المشرع الاردني الاحكام الخاصة بعقود الاذعان كما هو الحال في التشريع العماني، الا ان المشرع الكويتي قد عالج صراحة العقود النموذجية بان نص صراحة على انه:

1. إذا اتفق المتعاقدان على ان تسري في شؤونهما احكام عقد نموذجي او لائحة نموذجية سرت هذه الاحكام، مالم يثبت اي منهما انه، عند حصول الاتفاق بينهما، لم يكن يعلم بهذه الاحكام، ولم تتح له الفرصة في ان يعلم بها.
2. وإذا كانت احكام العقد النموذج او اللائحة النموذجية التي لم يحصل العلم بها اساسية، بطل العقد فان كانت ثانوية، تولى القاضي حسم الخلاف في شأنها، وفقاً لطبيعة المعاملة والعرف الجاري ومقتضيات العدالة.⁴⁸

انطلاقاً مما سبق فان القواعد العامة للعقد ستطبق فيما يتعلق بعقود الحوسبة السحابية في كل من التشريع العماني و الاردني، وعليه فان السؤال الذي يطرح نفسه هل بالإمكان اللجوء الى عيوب الرضا التقليدية في محاولة من المستخدم التوصل من الالتزامات المترتبة على عاتقه بموجب القواعد التقليدية الواردة في القانون المدني الاردني و العماني ؟ ان من شروط صحة العقد ان تكون إرادة المتعاقدين سليمة من أي عيب يذكر، بمعنى تلاقي الايجاب والقبول بإرادة ونية خالصة للالتزام بمضمون العقد المبرم بين الطرفين والاثار القانونية المترتبة عليه. إذا ما عدنا الى عيوب الرضا⁴⁹ في العلاقات التعاقدية التقليدية فانه يمكن القول بان العقود الالكترونية بشكل عام وعقود الحوسبة السحابية بشكل خاص تخضع لذات العيوب عند التعاقد.

إذا ما عدنا الى عيب الغلط فان الغلط أنواع، والغلط الذي يعنينا في هذا الصدد العيب المؤثر والذي من شأنه ابطال العلاقة التعاقدية. فقد عرف الغلط على انه "حالة تقوم بالنفس تحمل على توهيم غير الواقع بان تكون هناك واقعة غير صحيحة يتوهم الانسان صحها او واقعة صحيحة يتوهم عدم صحتها".⁵⁰ إذا ما عدنا الى عقود الحوسبة السحابية فان الغلط إذا ما وقع في ماهية العقد او في شرط من شروط الانعقاد او في المحل بطل العقد.⁵¹ وقد اعتبر المشرع الاردني والمشرع العماني ان الغلط في امر مرغوب كصفة في المحل او ذات المتعاقد الاخر او صفته فقد أعطى الطرف المتعاقد الحق في فسخ العقد.⁵²

47 أشار تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي ان التشريعات المعمول بها في الاتحاد الأوروبي تعمل على حماية مستخدمي عقود الحوسبة السحابية ، الا ان هناك قصور لدى المستخدمين في معرفة حقوقهم و القانون الواجب التطبيق و الاختصاص القضائي بالإضافة الى بعد المسائل المرتبطة بالعقد وتقدم التقرير بنوصية صياغة العقود الخاصة بعقود الحوسبة السحابية على هيئة قود نموذجية بحيث تضمن افضل الممارسات التي من شأنها تعزيز الثقة في المنظومة القانونية التي تحكم مثل هذا النوع من العقود. انظر : تقرير المفوضية الأوروبية COM(2012) 529 final وثيقة رقم COM(2012) 529 final
<https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2012:0529:FIN:EN:PDF>

المادة 51 من القانون المدني الكويتي.

48 الغلط والاكراه والغبن والتفريط.

49 القاضي الدكتور القضاة، عمار (2015). المذكرات الإيضاحية للقانون المدني الأردني، دار الثقافة للطباعة الأولى، صفحة 126.

51 للمادة 147 من القانون المدني الكويتي والمادة 110 من قانون المعاملات المدنية العماني والمادة 152 من القانون المدني الأردني.

52 للمادة 111 من قانون المعاملات المدنية العماني المادة 153 من القانون المدني الأردني. تجدر الإشارة الى النص الوارد في القانون المدني الكويتي صنف الغلط الى غلط مؤثر في صحة التراضي وموجب للإبطال وهو ما نصت عليه المادة 147 بقولها: " إذا وقع المتعاقد في غلط دفعه الى ارتضاء العقد، بحيث أنه لو لا وقوعه فيه لما صدر عنه الرضاء، فإنه يجوز له طلب إبطال العقد، إذا كان المتعاقد الآخر قد وقع معه في نفس الغلط بدون تأثر منه كان من الممكن تداركه، أو علم بوقوعه فيه، أو كان من السهل عليه أن يتبين عنه ذلك. 2-على أنه، في التبرعات، يجوز طلب الإبطال، دون اعتبار لمشاركة المتعاقد الآخر في الغلط أو علمه بوقوعه. " اما النوع الاخر من الغلط فقد ورد في المادة 150 والتي عالجت الغلط غير المؤثر والذي يكون في الزلات والاختفاء في الحساب.

قد يُثار أحياناً من قبل المستخدم بانه وفي مجال العقود الإلكترونية تحديداً قد قام بالنقر خطأً على أيقونة الموافقة، او انه قام بالنقر على أيقونة الموافقة بان أراد الفعل ولكنه لم يرد النتيجة. ان ما قد يثار من قبل المستخدم في هذا المجال لا يمكن ان يطبق عليه القواعد الخاصة بالغلط وذلك لعدم انطباق الشروط الواجب توافرها في الغلط، فليطبق الغلط لابد من قيام حالة (توهم) الا ان ما قام به المستخدم هو تصرف مادي بحت قد يتم أحياناً على اللامبالاة من قبله من خلال قيامه بالنقر دون قراءة الشروط والأحكام، فهنا يلتزم المستخدم بالعقد والاثار القانونية المترتبة عليه. اما إذا ما ادعى المستخدم بانه قد قام بالنقر بشكل خاطئ ودون ارادة منه على أيقونة الموافقة (أي انه لم يرد الفعل ولو يرد النتيجة) فان مسألة اثبات ذلك من قبل المستخدم قد يكون بصعوبة بمكان خصوصاً وان التوجه الجديد لمعظم المواقع الالكترونية ان يتم عرض الشروط والأحكام على المستخدم ومن ثم الطلب منه النزول الى أدنى قائمة هذه الشروط والأحكام قبل النقر على أيقونة الموافقة، فهنا ليس بالسهولة محاولة التنصل من المسؤولية المترتبة على عملية النقر. اما ان يقوم المستخدم بالتذرع بانه لم يكن على علم او دراية بوجود بنود واحكام تحكم استخدامه لموقع معين فهذه مسألة أخرى، حيث ان قلة الوعي القانوني لدى المستخدمين بوجود شروط واحكام مدفونة في موقع الكتروني تتطلب التدخل المباشر وفوري من قبل الجهات المعنية برفع مستوى الوعي القانوني.

اما عيب الاكراه، والذي فيه يجبر شخص وبغير حق على ان يعمل عملاً دون رضاه وقد يكون مادياً او معنوياً. وفي هذا الصدد فان القواعد العامة المتعلقة بالإكراه والوارد في القوانين المنظمة للتعاقد تطبق هنا وعلى المستخدم عبء اثبات وقوع الاكراه عليه،⁵³ حيث ان البيئة على من ادعى.

اما فيما يتعلق بالتشريع الكويتي، وحيث ان المشرع قد عالج صراحة مسألة العقد النموذجي فان الاحكام التي يتضمنها هذا العقد تعد ملزمة لأطراف العلاقة القانونية ما لم يستطع القابل اثبات عدم معرفته بوجود الاحكام التي تحكم العلاقة القانونية او لم يكن لديه الفرصة لمعرفة مضمون هذه الاحكام،⁵⁴ ورتب المشرع الكويتي بطلان العلاقة التعاقدية إذا لم يكن هناك علم بمحتوى العقد النموذجي.⁵⁵ اما إذا استطاع أحد أطراف العلاقة القانونية اثبات ان المسائل التي هي محل خلاف ثانوية، فان القضاء يتولى حسم الخلاف في شأنها وذلك وفقاً لطبيعة المعاملة والعرف الجاري ومقتضيات العدالة.⁵⁶

انطلاقاً مما سبق وتطبيقاً للقواعد العامة في العقود فانه لا بد من توافق ارادتي أطراف العلاقة القانونية على المسائل الجوهرية المرتبطة بالعقد، ويقع على عاتق أطراف العلاقة القانونية قراءة فحوى الشروط القانونية والاحكام المدرجة في العقد ان كانت مدرجة كتابياً بحيث لا يقبل التذرع من أحدهم عدم قيامه بقراءة العقد. اما في حال اخفاء أحد المتعاقدين امراً جوهرياً ومتصل بالعقد فانه لن نكون امام تطابق ارادتي أطراف العلاقة القانونية وسيطبق القاضي الاحكام المتعلقة بالغلط الجوهري المؤثر في العقد.⁵⁷

53 المادة 156-158 من القانون المدني الكويتي، واعتبر المشرع الكويتي اعتبار التصرف المبرم تحت الاكراه قابلاً للإبطال، والمادة 98-102 من قانون المعاملات المدنية الشّعبية واعتبر المشرع العماني التصرف المبرم تحت الاكراه موقوف على الاجازة، وانظر أيضاً المادة 135-142 من القانون المدني الأردني والذي اعتبر تصرف المكره موقوف على الاجازة.

54 المادة 51 من القانون المدني الكويتي

55 المرجع السابق.

56 المرجع السابق.

57 للمواد 151-155 من القانون المدني الأردني، المواد 109-113 من قانون المعاملات المدنية العماني، 147-150 من القانون المدني الكويتي.

أكدت المادة 43 من مشروع الاتفاقية العربية لحماية القضاء السيبراني لعام 2018 على الدول الأعضاء بضرورة اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتنظيم الإعلان التجاري، كما أكدت المادة 42 إلزام ممارسي التجارة الالكترونية بمراعاة مصالح المستهلك، وضمان حقه في التحقق من هوية مقدمي الخدمات.

المبحث الثاني:

قوانين حماية المستهلك والتغريب في عقود الحوسبة السحابية

ان مستخدمي الحوسبة السحابية عادةً ما يبحثون عن أفضل المواقع والتطبيقات التي تمكنهم من الحصول على أكبر سعة تخزينية وبأقل تكاليف ممكنة. تلعب عملية الدعاية والاعلان على الشبكة العنكبوتية دوراً هاماً في عملية استقطاب المستخدمين والمستهلكين للسلع والخدمات المعروضة إلكترونياً. ان هذه العملية الدعاية عادةً ما تكون محفوفة بمخاطر التضليل من قبل المعلن في سبيل استقطاب أكبر عدد ممكن من المستخدمين خصوصاً مع ارتفاع وتيرة المنافسة.⁵⁸ هذا وقد حظرت القوانين موضوع الدراسة اتخاذ اي مسلك من شأنه تضليل المستهلكين بشكل عام. فقد اعتبر المشرع العماني الإعلان مضللاً إذا كان يؤدي بشكل مباشر او غير مباشر الى خداع المستهلك.⁵⁹ والزم المشرع العُماني كل من المزود والمعلن بالشفافية والمصادقية والبعد عن اعمال الدعاية والإعلانات الزائفة والمضللة عند الترويج عن السلعة او الخدمة التي يقدمها للمستهلك.⁶⁰ واعتبرت المادة 3 من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك السلعة مغشوشة في العديد من الحالات منها "إذا الإعلان عنها او الترويج لها يخالف حقيقتها. بينما حظر المشرع الكويتي الاعلان عن بيع او عرض او تقديم او الترويج عن السلع او الخدمات بأي وسيلة تتضمن معلومات او بيانات كاذبة.⁶¹

بينما نص المشرع الأردني صراحة على حظر نشر أي اعلان فيه تضليل للمستهلك او من شأن الإعلان ايقاعه فيخطأ بخصوص السلعة او الخدمة.⁶²

السؤال الذي يطرح نفسه هل بالأماكن حماية المستخدم في عقود الحوسبة السحابية على الرغم من عدم قراءة شروط الاستخدام بتطبيق القواعد الخاصة بحماية المستهلك في كل من القوانين موضوع الدراسة؟ ابتداءً لابد من الاشارة الى ان الخدمة المقدمة الى المستخدم في عقود الحوسبة السحابية عادة ما تقدم اليه مباشرة من مزود الخدمة.⁶³ او عن طريق طرف ثالث يتولى الاعلان عن الخدمات المقدمة من المزود وتوجيه المستخدمين والأشخاص الراغبين الاستفادة من هذه الخدمات الى المزود. هذا وتلعب عملية الاعلان والترويج الى السلع والخدمات دوراً هاماً في عملية استقطاب المستخدمين والمستهلكين بشكل عام.

عرف قانون حماية المستهلك العماني في مادته الاولى المعلن على انه "كل شخص طبيعي او اعتباري يعلن عن سلعة او خدمة باستخدام مختلف وسائل الدعاية والاعلان"، وتوسع المشرع الكويتي و الاردني في تعريف المعلن، فقد عرف المشرع الكويتي المعلن على انه "كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بذاته أو بواسطة غيره بالإعلان عن السلعة أو الخدمة أو الترويج لها بمختلف وسائل الدعاية والإعلان سواء كان المعلن هو المزود نفسه أو شخصاً مخصصاً له بذلك".⁶⁴ أما المشرع الاردني فقد اعتبر المعلن ليشمل "المزود الذي يعلن عن السلعة او الخدمة او يروج لها بنفسه او بواسطة غيره باستخدام اي وسيلة من وسائل الدعاية والاعلان".⁶⁵

62 المادة 8 من قانون حماية المستهلك رقم 7 لسنة 2017. يعتبر الإعلان مضللاً إذا اشتمل على بيانات او معلومات خاطئة او غير صحيحة او غير كاملة تتعلق بما يلي:

1. طبيعة السلعة او جودتها او تركيبها او صفاتها الجوهرية او العناصر التي تتكون منها و كميتها.
2. مصدر السلعة او وزنها او حجمها او طريقة صنعها او تاريخ انتاجها، صلاحيتها او شروط استعمالها او محاذير هذا الاستعمال.
3. نوع الخدمة او المكان الملتقى عليه لتلقيها او محاذير تلقيها او صفاتها الجوهرية.
4. شروط التعاقد ومقدار الثمن الإجمالي وطريقة تسديده.
5. التزامات المعلن.

6. هوية مزود الخدمة ومؤهلاته إذا كانت محل اعتبار عند التعاقد.

63 للمزود وفق نص المادة 1 من قانون حماية المستهلك الكويتي هو "المزود المورد": كل شخص طبيعي أو اعتباري يمارس باسمه أو لحساب الغير نشاطاً تجارياً أو صناعياً يتعلق بتوزيع أو تصنيع أو بيع أو تأجير أو استيراد أو عرض أو تداول سلعة، أو التدخل في إنتاجها، أو تقديم خدمة. "أما قانون حماية المستهلك العماني فقد عرفه بأنه هو "كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بتداول سلعة أو تقديم خدمة للمستهلك". وعرفه قانون حماية المستهلك الأردني على انه "الشخص الطبيعي أو الاعتباري من القطاع العام أو الخاص يمارس باسمه أو لحساب الغير نشاطاً يتمثل بتوزيع السلع أو تداولها أو تصنيعها أو تأجيرها أو تقديم الخدمات إلى المستهلك بما في ذلك أي شخص يضع اسمه أو علامته التجارية أو أي علامة فارقة أخرى يملكها على السلعة أو الخدمة.

64 المادة 1 قانون حماية المستهلك 39/2014.

65 المادة 2 من قانون حماية المستهلك رقم 7 لسنة 2017. ولغايات القانون فإن المورد هو "الشخص الطبيعي أو الاعتباري من القطاع العام أو الخاص يمارس باسمه أو لحساب الغير نشاطاً يتمثل بتوزيع السلع أو تداولها أو تصنيعها أو تأجيرها أو تقديم الخدمات إلى المستهلك بما في ذلك أي شخص يضع اسمه أو علامة فارقة أخرى يملكها على السلعة أو الخدمة. أما القانون العماني في المادة الأولى من قانون حماية المستهلك فقد عرف المورد تعريفاً موجزاً على انه "كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بتداول سلعة أو تقديم خدمة للمستهلك".

من خلال التعاريف السابقة فإنه يمكن القول بأن مهمة المعلن هي فقط ترويجية للخدمات المقدمة من المزود، وهنا تقتصر مسؤولية المزود في مواجهة المستخدم على حالة الاعلانات المضللة التي قد يلجئ إليها المعلن في سبيل الترويج لخدمات الحوسبة السحابية المقدمة من قبل المزود. أما فيما يتعلق بجودة الخدمة المقدمة من قبل المزود في حد ذاتها فإن مسؤولية المزود تنحصر في مواجهة المستخدم عن ذلك. بالإضافة إلى مسؤولية المعلن فيما إذا كان الاعلان والترويج عن الخدمات قد تضمن معلومات مغلوطة. وعليه وبالرجوع لقانون حماية المستهلك الكويتي فقد حظر المشرع الاعلان عن بيع او عرض او تقديم او الترويج عن السلع او الخدمات بأي وسيلة تتضمن معلومات او بيانات كاذبة، الا انه يلاحظ بان المشرع الكويتي قد رتب عقوبة على المعلن في حال ان قام بالإعلان دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات الادارية او في حال ان قام بالإعلان بشكل مخالف لأحكام المادة 26 والتي تتطلب ان يكون الاعلان باللغة العربية على الأقل مع جواز استخدام لغات أخرى.⁶⁶

هذا ويفترض التزام المعلن بمبدأ حسن النية والابتعاد عما من شأنه تضليل المستخدمين الا انه يلاحظ بان المشرع الكويتي قد أعفى المعلن من العقاب إذا لم يكن هو المزود وثبت ان المعلومات المقدمة من قبله في الاعلان ذات طابع في يتعذر على مثله التأكد من صحتها. على الرغم من النص الوارد في قانون حماية المستهلك، لا يوجد ما يمنع من تطبيق القواعد العامة الواردة في القانون المدني والمتعلقة بالمسؤولية العقدية في حال ان ثبت ان الخدمة التي يتلقاها المستخدم تخالف ماهية معلن عنه وادخال المعلن طرفاً في الدعوى المقامة من قبل المزود في حال تضمن الاعلان الصادر من قبله معلومات مغلوطة أو غير صحيحة.

أما قانون حماية المستهلك العماني فقد حظر "الاعلان عن اي سلعة او تقديم اي خدمة الا بعد الحصول على الموافقات من الجهات المعنية في السلطنة"،⁶⁷ واعتبر ان من حقوق المستهلك "الحق في الحصول على المعلومات الصحيحة عن السلعة التي يشتريها او يستخدمها او الخدمة التي يتلقاها".⁶⁸ وعليه فقد ألزم القانون كل من المزود والمعلن بإمداد المستهلك بالمعلومات الصحيحة عن السلعة او الخدمة التي سيتلقاها تحت⁶⁹ طائلة المسؤولية،⁷⁰ والزمهما بالالتزام بالمصادقية والشفافية والبعد عن اعمال الدعاية والاعلانات الزائفة او المضللة عند الترويج عن السلعة او الخدمة التي سيتم تقديمها الى المستهلك⁷¹ واعتبر القانون الاعلان مضللاً إذا ما كان "بشكل مباشر او غير مباشر الى خداع المستهلك".⁷² إذا ما حللنا موقف المشرع العماني فإننا نجد بان المشرع العماني قد ألزم كل من المعلن والمزود بتقديم المعلومات الصحيحة ولم يعفي المشرع العماني المعلن من المسؤولية على غرار ما فعل المشرع الكويتي، وهذا من شأنه ان يعزز ثقة المستهلك بالمعلومات المقدمة في الاعلان الموجه الى المستهلك والجمهور بشكل عام. والزم المشرع العماني في اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك المزود بالالتزام بالوفاء بكامل الالتزامات الخاصة بحقوق المستهلك بما فيها تلك التي تتعلق بالإعلان عن السلع والخدمات، حيث حظرت اللائحة التنفيذية تحت طائلة المسؤولية اي مسلكيات بما في ذلك الاعلان الذي من شأنه خداع او محاولة خداع المستهلك بالخدمات المقدمة سواء اكان من حيث حقيقة الخدمة او طبيعتها او نوعيتها او مصدرها او التركيب او النفع او اية عناصر أخرى مرتبطة بها.⁷³

66 للمادة 30 من قانون حماية المستهلك الكويتي.

67 للمادة 4 / المرسوم السلطاني رقم 66 / 2014 بإصدار قانون حماية المستهلك.

68 للمادة 14 / المرسوم السلطاني رقم 66 / 2014 بإصدار قانون حماية المستهلك.

69 للمادة 19 / المرسوم السلطاني رقم 66 / 2014 بإصدار قانون حماية المستهلك.

70 للمادة 39 من قانون حماية المستهلك نصت "يعاقب كل من يخالف حكم اي من المواد (3.5,19,21,22,23,29,30) من هذا القانون بالسجن مدة لا تقل عن (10) ايام ولا تزيد على (1) سنة وبغرامة لا تقل عن (100) مائة ريال عماني ولا تزيد على (2000) الف ريال عماني او بإحدى هاتين العقوبتين.

71 للمادة 20 / المرسوم السلطاني رقم 66 / 2014 بإصدار قانون حماية المستهلك.

72 للمادة 1 / المرسوم السلطاني رقم 66 / 2014 بإصدار قانون حماية المستهلك.

73 للمادة 12 الفقرة 2 و 10 اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك رقم 77/2017.

اما المشرع الاردني اسوة بالمشرع العماني والمشرع الكويتي فقد اعتبر ان من حق المستهلك الحصول وبصورة واضحة على معلومات كافية وصحيحة عن السلعة او الخدمة التي يود الحصول عليها⁷⁴ معتبراً أن من حقه أيضاً الحصول قبل إتمام عملية التعاقد على معلومات وافية وكاملة وواضحة عن التزامات المزود وحقوقه في مواجهة المستهلك. وعليه فان المزود وبموجب نص المادة 4 يلتزم بالتأكد من الجودة المعلن عنها للسلع والخدمات المقدمة للمستهلك، كما ويلتزم من مطابقة السلعة والخدمات التي يتعامل بها مع الخصائص العامة الواردة في الإعلان والتي صُرح بها للمستهلك.⁷⁵ من خلال هذا التوجه نستطيع القول بان المشرع الأردني قد رتب المسؤولية على المزود لا المعلن في حال ان خالف الإعلان الخدمة المقدمة للمستهلك، وعليه يقع على عاتق المزود التأكد من الإعلانات المتعلقة بالسلع والخدمات الخاصة به. وقد اعتبر المشرع بان السلعة او الخدمة معيبة في حال عدم مطابقتها للخصائص المعلن عنها او عدم تحقيقها للنتائج المصرح بها للمستهلك،⁷⁶ بحيث يترتب على ذلك مسؤولية تعاقدية.⁷⁷

ان القاعدة العامة في الاحكام الخاصة بالتغريير تفيد بانه ان التغريير من شأنه ان يؤثر في صحة الرضا، حيث ان الرضا في الدخول في علاقة تعاقدية مبني على الظن الخاطئ، الا انه اذا كان الدخول في علاقة تعاقدية مبني على توهم خاطئ نشئ في نفس المتعاقد دون تأثير خارجي فان صاحبه هو المسؤول عن ذلك وفقاً للأحكام الخاصة بالخطأ، اذ ان من طبيعة الانسان ان يتخذ قرارات قد تكون خاطئة الا ان المشرع في بعض الحالات يتدخل لحماية الطرف الضعيف اقراراً للعدالة او المصلحة العامة في المجتمع⁷⁸ وحماية له لما يعرف بالغلط المستشار.⁷⁹ قد يلجئ أحد المتعاقدين ان يسلك طرقاً احتيالية للإيقاع بالمتعاقد الآخر ودفعه للتعاقد، بحيث لولا هذه الطرق لما قام المتعاقد بالدخول في العلاقة التعاقدية ولما ابرم العقد ابتداءً. فالتغريير هو ان يخدع أحد المتعاقدين المتعاقد الآخر بوسائل احتيالية قولية كانت او فعلية بحيث تحمل المتعاقد الآخر على الرضا بما لم يكن ليرضى به لولا تلك الوسائل.⁸⁰ وعليه يشترط لיתمسك أحد الأطراف بالتدليس كعيب مؤثر على صحة الرضا ما يلي:

أولاً: اتباع طرق احتيالية

يشترط في التدليس اتباع احد المتعاقدين لمسلك احتيالي ، فالتدليس سلوك وهذا السلوك له مظهر خارجي بحيث يؤدي اتباع هذا المسلك الى تكوين توهم قصدي على امر غير حقيقي في نفس المتعاقد الآخر.⁸¹ وفيه يعمل المتعاقد الذي يسلك هذا النهج الى الكذب بحيث يعطي معلومات مغلوطة ومضللة في محاولة منه لإقناع المتعاقد الآخر بصحة هذه المعلومات و جديتها. يفترض بالتدليس ان يكون له مظهر خارجياً اي سلوكاً ايجابياً الا ان السلوك السلبي أي السكوت والكتمان من شأنه ان يندرج ضمن الطرق الاحتيالية اذا كان من شأن السكوت والكتمان توهم امر غير حقيقي. هذا وفي جميع اشكال التدليس يشترط توافر النية والقصد في اتباع هذه المسالك الاحتيالية.

ثانياً: ان تكون الوسائل الاحتيالية هي السبب في ابرام العقد

يشترط ان تصل الوسائل الاحتيالية المتبعة حد الجسامة بحيث تكون هي الدافع وراء التعاقد، ويرى الفقه ان التغريير لا يتحقق فقط بمجرد استعمال وسائل احتيالية وخداع المتعاقد الآخر بل لابد من ان تكون الحالة النفسية التي ولدتها تلك الوسائل هي الدافع وراء التعاقد،⁸² وعليه ينظر الى شخص المتعاقد ومدى تأثير الوسائل عليه اخذين بعين الاعتبار درجة ذكائه وخبرته.⁸³

74 المادة 2/3 قانون حماية المستهلك رقم 7 لسنة 2017

75 المادة 4 قانون حماية المستهلك رقم 7 لسنة 2017.

76 المادة 3/6/3 قانون حماية المستهلك رقم 7 لسنة 2017.

77 نصت المادة 6/ب "يعتبر إخلالاً بالتزامات التعاقدية أي من الآلات التالية: (2) عدم صحة المعلومات التي تم تزويد المستهلك بها عن السلعة أو الخدمة أو إغفاء المزود عن المستهلك أي معلومة جوهرية عنها. (3) عدم صحة المعلومات التي تم تزويد المستهلك بها قبل إتمام عملية الشراء، بضموم الالتزامات التي ترتب في ذمته للمزود أو حقوق المزود في مواجهته أو إغفاء المزود عن المستهلك أي معلومة جوهرية متعلقة بذلك.

78 للمذكرة الإيضاحية - صفحة 121.

79 الدكتور الجبوري، ياسين (2011). الوجيز في شرح القانون المدني الأردني /الجزء الأول /دار الثقافة صفحة 186.

80 المادة 143 القانون المدني الأردني.

81 الدكتور الجبوري، ياسين (2011). الوجيز في شرح القانون المدني الأردني /الجزء الأول /دار الثقافة صفحة 193.

82 الدكتور الجبوري، ياسين (2011). الوجيز في شرح القانون المدني الأردني /الجزء الأول /دار الثقافة صفحة 193 والدكتور الحكيم، عبد المجيد (1993) الكافي في شرح القانون المدني، الشركة الجديدة للطباعة صفحة 425 والدكتور عبد الرحيم، فتيحي (2001). شرح النظرية العامة لالتزام، منشآت المعارف بالإسكندرية الطبعة الثالثة، صفحة 157-158.

83 الدكتور الجبوري، ياسين (2011). الوجيز في شرح القانون المدني الأردني، الجزء الأول، دار الثقافة صفحة 193-194.

ثالثاً: اتصال الطرق الاحتياطية بالمتعاقد الآخر

يشترط في الوسائل الاحتياطية صدورها من ذات المتعاقد الآخر أو نائبه أو الغير⁸⁴ بهدف التضليل والتغريب لتحقيق هدف غير مشروع. وهنا يختلف التغريب عن الغلط حيث أن الغلط يكون حصيلة وهم ذاتي يقع فيه العاقد دون تدخل من العاقد الآخر، بمعنى لا يتم استعمال وسائل احتياطية في مواجهة المتعاقد من قبل المتعاقد الآخر أو نائبه أو حتى الغير. بالمقابل فإن الوسائل الاحتياطية التي كانت سبباً في الغلط المستثار في نفس العاقد يجب صدورها بشكل مباشر أو غير مباشر عن المتعاقد الآخر.⁸⁵

أن الأثر المترتب على توافر التغريب يختلف من مشروع لآخر، فقد اعتبرت المادة 104 من قانون المعاملات المدنية العماني بأن "التغريب يسلب لعقد لزمه ويحل للمغرور الحق في طلب فسخ العقد"، بينما اعتبر المشرع الكويتي واستناداً لنص المادة 151 أن مثل هذا العقد قابل للإبطال بأن نص صراحة على أنه "يجوز إبطال العقد للتدليس لمن جاء رضاه نتيجة حيل وجهت إليه بقصد تغريبه ودفعه بذلك إلى التعاقد شريطة أن تكون الحيل قد صدرت من المتعاقد الآخر أو من نائبه أو من أحد أتباعه أو ممن وسطه في إبرام العقد أو ممن يبرم العقد لمصلحته.⁸⁶ أما المشرع الأردني فقد أعطى المتعاقد الذي غرر به الحق بفسخ العقد شريطة اقتران التغريب بغبن فاحش⁸⁷ إذ أنه لا يفسخ العقد بالغبن الفاحش بلا تغريب وفق أحكام القانون المدني الأردني إلا في مال المحجور ومال الوقف وأموال الدولة.⁸⁸ هذا إذا ما صدر التغريب من أحد المتعاقدين، أما إذا ما صدر التغريب من طرف آخر كالمعلن مثلاً فقد اشترط المشرع الأردني في المادة 148 إثبات الطرف المغرور به أن المتعاقد الآخر كان يعلم بالتغريب وقت العقد ليتسنى فسخ العقد. يلاحظ أن النص السابق ذكره لم يشترط تحقق الغبن الفاحش كما هو الحال في التغريب الصادر من المتعاقدين أنفسهم.

من خلال النصوص السابقة نجد بأن هنالك تقارب ما بين المشرع الكويتي والعماني حيث تم ترتيب إثر على توافر التغريب دون الالتفات إلى وجود غبن فاحش سواء أصدر التغريب من المتعاقد نفسه أو نائبه أو ممثله القانوني إلا أن المشرع العماني أسوة بالمشرع الأردني قد اشترط صراحة إثبات المغرور به لواقعة التغريب حتى يتم الحكم بفسخ العقد.⁸⁹ أشرنا فيما سبق بأن هناك منافسة شديدة في عملية الترويج للخدمات المقدمة في الحوسبة السحابية بحيث يتم الترويج للمزايا المختلفة التي يقدمها مزودي الخدمة. إن عملية الدعاية والإعلان تلعب دوراً هاماً في استقطاب المستخدمين للحوسبة السحابية، إن الترويج للخدمات الحوسبة السحابية قد يتم المبالغة فيها إلى حد تضليل المستخدمين من خلال الاعلانات المستخدمة سواء كانت الاعلانات من المزود مباشرة أو من نائبه أو ممثله القانوني والمعلن المتعاقد مع المزود.

نخلص إلى القول بأنه يفترض في الاعلان المستخدم للترويج للحوسبة السحابية أن يتضمن معلومات صحيحة ودقيقة عن الخدمات المنوي توفيرها للمستخدم، إلا أنه من المتوقع أن يقوم البعض بتضمين الاعلان معلومات مغلوطة أو غير دقيقة من شأن هذه المعلومات أن تؤدي إلى التغريب بالمستخدم ودفعه إلى إبرام عقود محلها الاستفادة من الخدمات المقدمة في تطبيقات الحوسبة السحابية وفي مثل هذه الحالة تطبق القواعد الخاصة بالتغريب عليها. أما إذا ما تعذر تطبيق هذه الأحكام فإنه لا يزال أمام المستخدم الطعن في مدى الزامية هذه الأحكام والشروط إذا ما استطاع إثبات وجود شروط تعسفية صيغت من قبل المزود خصوصاً وأن عقود الحوسبة السحابية في غالبيتها عقود قياسية تمت صياغتها من جانب واحد.

84 انظر المادة 153 من القانون المدني الكويتي وبالمقابل المادة 105 من قانون المعاملات المدنية العماني و المادة 148 من القانون المدني الأردني.

85 الجبوري ياسين (2011) الوجيز في شرح القانون المدني الأردني / الجزء الأول، دار الثقافة، عمان -الأردن ص188-189.

86 للمادة 153 من القانون المدني الكويتي.

87 للمادة 145 من القانون المدني. يعرف الغبن بأنه عدم التعادل بين ما يعطيه العاقد وما يأخذ، بمعنى أن أحد العوضين في عقود المعاوضات غير متعادل مع الآخر. انظر: الدكتور الجبوري ياسين (2011). الوجيز في شرح القانون المدني الأردني / الجزء الأول /دار الثقافة صفحة 196.

88 المادة 149 من القانون المدني الأردني.

89 المادة 105 من القانون المعاملات المدنية العماني.

الخاتمة

عند الحديث عن العقود الالكترونية و تكنولوجيا المعلومات فان اول ما يتبادر الى الذهن هي عقود الحوسبة السحابية وتحديدًا مسألة الرضا في مثل هذا النوع من العقود. ان عقود الحوسبة السحابية ما هي الا شكل من اشكال العقود الالكترونية أحادية الجانب التي تمت صياغتها وتقديمها للمستخدم الالكترونيًا. موافقة المستخدم على هذه الاحكام والشروط سواء اكان بالنقر على ايقونة الموافقة او باي طريق الكتروني مشابه من شأنه ان يرتب مجموعة من الالتزامات على عاتق كل من الطرفين. هذا وتخرج عقود الحوسبة السحابية من نطاق عقود الاذعان لعدم توافر شروط انطباقها على مثل هذا النوع من العقود الرقمية. كما وخلص هذا البحث الى ان القواعد المتعلقة بحماية المستهلك من شأنها اسعاف المستخدم في حالة الاعلانات المضللة التي قد يلجئ اليها المزود و المعلن لجذب المستخدمين، الا انه يوجد اختلاف بين موقف المشرع الكويتي والعماني من جهة والمشرع الاردني من جهة اخرى، حيث قرن المشرع الاردني الغبن بالتغريز اذا ما اريد اعطاء المجال للمستخدم الحق بفسخ العقد، الا انه وفي جميع الاحوال فان للمستخدم له الحق بإثارة مسألة الاحكام والشروط التعسفية امام القضاء الواردة في العقد ويقع عليه عبء اثبات ذلك ليصار فيما بعد الى الموازنة بين مصالح المستخدم من جهة والمزود من جهة اخرى ورفع التعسف ان وجد من قبل القضاء.

هذا وتجدر الاشارة الى انه من الضروري بمكان عرض الشروط والاحكام المنظمة لعقود الحوسبة السحابية بشكل ظاهر وواضح للمستخدم، او تنبيه المستخدم بمكان ظاهر ان البدء باستخدام الخدمات المحوسبة من شأنه ان يلزم المستخدم بمجموعة من الالتزامات القانونية. هذا ويفترض ان يمكن مزود الخدمة المستخدم من ان يعرض الاحكام والشروط بطريقة تسمح للمستخدم من قراءتها وتخزينها ليتمكن من مراجعتها في المستقبل

التوصيات:

1. دراسة المصادقة على مشروع الاتفاقية العربية لحماية الفضاء السيبراني 2018 من قبل الدول العربية لتكون الأساس الذي تنطلق منه الدول في تنظيم المحاور الأساسية التي تندرج ضمن هذه الاتفاقية ووضع الاطار التشريعي للمسائل المتعلقة بعقود الحوسبة السحابية وتحديد هوية مزود الخدمة بالإضافة الى الإعلانات التجارية.
2. لشيوع استخدام الانترنت بشكل عام والعقود الالكترونية بشكل خاص لا بد من رفع مستوى الوعي القانوني لدى الافراد حول توافر مجموعة من الشروط والأحكام التي تنظم عملية الاستخدام والتي قد تكون مخفية على المواقع الإلكترونية والتي بمجرد بدء عملية الاستخدام من شأنها ان تلزم المستخدم.
3. تعديل النصوص القانونية المنظمة لأحكام التغريز كعيب من عيوب الارادة في التشريعات التي تمت دراستها في البحث ليتم اضافة الغبن الفاحش كأثر يترتب على التغريز إذا ما أريد اعطاء المستخدم في العقود بشكل عام وفي العقود الالكترونية بشكل الخاص الحق بفسخ العلاقة التعاقدية وذلك حفاظاً على استقرار التعاملات داخل المجتمع وجدية التعامل.
4. تعديل النص القانوني والمتعلق بإعفاء المعلن من المسؤولية بحيث تكون مسؤولية المعلن تضامنية مع مزود الخدمة وذلك لضمان جدية الاعلانات والبعد عن التضليل فيها.
5. تغليظ العقوبة على كل من المعلن والمزود في حال ان تم الاثبات قاضي بان الدافع وراء التعاقد قد كان اعلاناً مضللاً.
6. قيام الهيئات والمنظمات العاملة في مجال حماية المستهلك بوضع معايير استرشادية للقواعد التي تعتبر تعسفية بحيث ينبه اليها المستخدم ليتجنب الموافقة على عقود تضمن مثل هذه الشروط.

المراجع

القوانين

• الكويت:

- o قانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية (20 / 2014)
- o مرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني (67 / 1980)
- o قانون رقم 5 لسنة 1961 بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي (5/1961)

• الاردن:

- o القانون المدني الاردني رقم 43 لسنة 1976
- o قانون حماية المستهلك الاردني رقم 7 لسنة 2017 والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 5455 تاريخ 2017/04/16
- o قانون المعاملات الإلكترونية رقم 15 لسنة 2015 لمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 5341 على الصفحة 5292 بتاريخ 2015-05-17
- سلطنة عمان:

- o المرسوم السلطاني العُماني رقم 66 / 2014 بإصدار قانون حماية المستهلك
- o المرسوم السلطاني العُماني رقم 69 / 2008 بإصدار قانون المعاملات الإلكترونية
- o قرار رقم 2017/77 الصادر عن الهيئة العامة لحماية المستهلك بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك
- الكتب:

- o الجبوري، ياسين (2011) الوجيز في شرح القانون المدني الأردني، دار الثقافة بالأردن
- o الحكيم، عبد المجيد (1993). الكافي في شرح القانون المدني الجزء الاول، الشركة الجديد للطباعة بالأردن.
- o سيث، ك (2016) الكمبيوتر والانترنت والتكنولوجيا الحديثة، الهند
- o عبد الرحيم، فتحي (2001). شرح النظرية العامة للالتزام، منشأة المعارف بالإسكندرية بمصر الطبعة الثالثة.
- o الفار، عبد القادر (2016). مصادر الالتزام – مصادر الق الشخص في القانون المدني ، الطبعة الثالثة، دار الثقافة بالأردن.
- o القضاة، عمار (2015). المذكرات الايضاحية للقانون المدني الأردني، دار الثقافة بالاردن.
- o ناصر، حمودي محمد (2012). العقد الدولي الالكتروني المبرم عبر الأنترنت (مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع) دار الثقافة بالأردن.
- رسائل الماجستير والدكتوراه:
- o قرارحة، مالك (2016). أثر الخصائص الرئيسية للحوسبة السحابية في قرار الاستثمار في مجال الحوسبة السحابية: القطاع العام في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان.
- المقالات:
- o ابو ترابي، محمد (2015). التنظيم القانوني لعقود الحوسبة السحابية في ظل القانون الاردني، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية: سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 17 العدد 1.
- o ارمبرست، مايكل "نظرة على الحوسبة السحابية " (2010) مجلة اتصالات 54(50 ACM).
- o الاشول، علي حسين (2016). الاعمال الافتراضية: حقيقة التطور واشكالية المصطلح " مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 49.
- o برادشو، سايمون، كريستوفر ميلارد، والدين ايان عقود للسحابة: دراسة تحليله للشروط والاحكام المنظمة لعقود الحوسبة السحابية (2001) المجلة الدولية للقانون وتكنولوجيا المعلومات عدد 19
- جازية، حسيني؛ عاشور كتوش(2014). سبل الاستفادة من الحوسبة السحابية في حماية العمليات المصرفية الإلكترونية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 12.

o

- سيف الدين، يسرى (2014) كل التهديدات الأمنية والخصوصية التي تواجه الحوسبة السحابية، مجلة الاستاذ: مجلة كلية التربية في جامعة بغداد، مجلد 2 عدد 210.
- صباح محمد كوا "الحوسبة السحابية: مفهوما وتطبيقاتها في مجال المكتبات ومراكز المعلومات" The SLA-AGC 21st Annual Conference دولة الامارات العربية المتحدة 2015. <http://www.qscience.com/doi/pdf/10.5339/qproc.2015.gsla.8>
- o منصور الصرايرة، الإطار القانوني للعقد المبرم عبر وسائل الاتصالات الحديثة، دراسة في التشريع الاردني، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25 العدد 02 سنة 2009 ص 826.
- o الناصر، عامر عبد الرزاق عبد المحسن (2016). استخدام الحوسبة السحابية العامة والخاصة في تطوير نظام تقييم الأداء السنوي لمنتسبي الجامعات العراقية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 22.
- تقارير الكترونية
- o المفوضية الاوربية، "مستقبل الحوسبة السحابية: الفرص المتاحة للحوسبة السحابية فيما بعد 2010" النسخة الاولى: <http://cordis.europa.eu/DDB315EB-9975> 954D-43B33236005C/FinalDownload/Do-4D15-<http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2012:0529:FIN:EN:PDF> تاريخ 2018/5/30 <wnloadId-57281B9FE52D04CA4E751DB37D58CD05/DDB31>
- o المفوضية الاوربية، تقرير معنون باسم "إطلاق العنان للحوسبة السحابية" <<http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2012:0529:FIN:EN:PDF>> تاريخ 2018/7/37
- o المفوضية الاوربية "تقرير حول تحليل أفضل الممارسات في استخدام الحوسبة السحابية في القطاع العام" (2013)
- o الامم المتحدة قانون الونسيتال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية مع دليل التشريع 1996 http://www.uncitral.org/pdf/arabic/texts/electcom/ml-ecomm-a_ebook.pdf
- مواقع الإلكترونية
- o مكتب مفوضية المعلومات البريطاني "دليل استرشادي في استخدام الحوسبة السحابية" http://ico.org.uk/for_organisations/data_protection/topic_guides/online/cloud_computing تاريخ 2018/7/37 <ng>
- o المفوضية الاوربية – خبر صحفي "إطلاق العنان للحوسبة السحابية في اوروبا: ماذا يعني هذا لي؟" <http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-12-en.htm_713>
- o المفوضية الاوربية. Unleashing the Potential of Cloud Computing in Europe وثيقة رقم COM(2012) 529 final <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2012:0529:FIN:EN:PDF> >
- o المؤتمر السابع لأمن وسلامة الفضاء السيبراني (الإنترنت) في الدول العربية ، مشروع الإتفاقية العربية لحماية الفضاء السيبراني لعام 2018 <<https://carjj.org/node/5294>> تاريخ 2019/05/11.
- o دروب بوكس <https://www.dropbox.com/privacy>
- o فليكس سكيل <<https://cp2.flexiscale.com/signup>>
- o تقرير اللجنة المتخصصة في المفوضية الاوربية في مجال الحوسبة السحابية بعنوان الشروط التعسفية في عقود الحوسبة السحابية http://ec.europa.eu/justice/contract/files/expert_groups/unfair_contract_terms_en.pdf تاريخ 2018/9/1

• القضايا الاجنبية

- (o Cartoon Network، LP v. CSC Holdings، Inc.، 536 F.3d 121 (2d Cir. 2008
(o Craigslist، Inc. v. Naturemarket، Inc. 694 F. Supp. 2d 1039(N.D. Cal 2010
(o Barclays Capital، Inc. v. theflyonthewall.com، 700 F. Supp. 2d 310 (S.D.N.Y 2010
(o City Of Ontario v. Quon 130 s.Ct. 2619(2010
(o Part City Corp. v. Superior Court of San Diego County، 86 Cal . Rptr 3d 721 (2008
o Treiber & Straub، Inc. v. United Parcel Service 474 F.3d 379 (7th Cir. 2007) 382.385
(o ProCD v. Zeidenberg 86 F.3d 1447 (7th Cir. 1996